**سنة اولى ماستر علاقات دولية**

**مقياس:** : **التعاون والنزاع في العلاقات الدولية**

**التكتلات الاقليمية على المستوى العالمي**

 لا تعـــد التكـــتلات الاقتصـــادية ظـاهرة حديثـة ، بـل ترجـع علـى الاقـل الى بدايـــة القـــرن العشـــرين ، وبالتحديـــد بعـــد الحــرب العالميــة الثانيــة ، الا ان الجديــد في الموضـــوع هـــو تنـــامي وســـرعة التوجـــه لانشاء هذه التكتلات ، أو الدخول فيهـا ، خصوصـا المتقدمـة . حيـث ً مـن قبـل الـدول يمكــن القـــول أن تنــامي هـــذه الظـــاهرة في العقــد الاخــير مــن القــرن العشــرين جعــل منهـــا سمـــة اساســـية مـــن سمـــات النظـــام الاقتصــــادي العــــالمي الجديــــد ، ويعتقــــد الـــــبعض أن جـــــذور الظـــــاهرة ترجـــــع الى التغـــــيرات الـــــتي طـــــرأت علـــــى الوضـــــع الاقتصـــادي العـــالمي في ســـبعينيات القـــرن الماضـــي ، والـــتي تمثلـــت في انهيـــار نظـــام "بريتـــون وودو " لاســـعار الصـــرف الثابتـــة للعمــــلات ، والتحــــول الى نظــــام اســــعار الصــرف العائمــة ومــا صــاحب ذلــك مــن ارتفــاع اســعار الطاقــة وتقلبــات حــادة في اســعار العمـــلات الرئيســية ، وبلـــوغ ازمـــة المديونيــــــة الخارجيــــــة ذروتهــــــا في بدايــــــة الثمانينــات ، الامــر الــذي ادى الى ظهــور موجـة جديـدة مـن السياسـات الحمائيـة في الــدول الصــناعية ، ممــا أثــر ســلبا على التجارة والتدفقات السـلعية خاصـة بالنسـبة لصــــادرات الــــدول الناميــــة الى الاســــواق العالمية . عـــــلاوة عـــــن انهيـــــار الـــــدول الاشـــتراكية وتزايـــد الـــدول المطبقـــة لنظـــام الاقتصـــاد الحـــر ،ممـــا دفـــع الى التفكـــير في تكــوين تكــتلات اقتصــادية وبشــكل اكــبر وعلــى نطــاق واســع ، فظهــرت في امريكــا اللاتينيــــة تجمعــــات كالســــوق الجنــــوبي " ميركوسور" والسوق الكـاريبي "كـاريكوم" ، وتجمـــــع "الانـــــدين" ، وفي اســـــيا تجمـــــع "الاســـيان" لـــدول جنـــوب شـــرق اســـيا ، وتجمــع " الســارك " لــدول جنــوب اســيا ، وفي افريقيــا الســوق المشــتركة لجنــوب شــرق افريقيـا ، وتجمـع الجنـوب الافريقـي للتعـاون والتنميـــــة والجماعـــــة الاقتصـــــادية لغـــــرب افريقيا علما أن بعض هذه التكتلات انشــأ في وقــت ســابق علــى انهيــار الاتحــاد السوفيتي.

 ولعــل مــن أهــم الاســباب الــتي ادت الى هـــــذا التوجـــــه نحـــــو التكـــــتلات الاقتصــــادية في الــــدول الناميــــة بالــــذات تكمـن فيمـا شـهدته السـنوات الاخـيرة مـن عقــد الثمانينــات واوائــل عقــد التســعينات مــن القــرن الماضــي مــن اتجــاه واضــح نحــو مزيـــــد مـــــن التكتـــــل الاقتصـــــادي بـــــين مجموعـــات الـــدول المتقدمـــة بعـــد ان حـــل التحدي الاقتصادي محـل التحـدي الامـني، فتوصــلت دول الســوق الاوروبيــة المشــتركة الى معاهــدة "ماســترخت" عــام 1991، والــتي تم بموجبهــا تحــول الســوق الى اتحــاد اوروبي ، ثم مـا لبثـت الولايـات المتحـدة ان أعلنت عام 1992 انشـاء منظمـة التجـارة الحـرة لامريكـا الشـمالية( (NAFTA، وفي نفس الاتجـاه ظهـرت تكـتلات عملاقـة كـــالتجمع الكبير الـــذي ضـــم معظـــم دول آسيا والباسفيكي ((APEC

 وفي ظل هـذه التوجهـات وغيرهـا تحول ميـدان الصـراع بـين القـوى الكـبرى في العــــالم الى الميــــدان الاقتصــــادي وبــــرزت التكــــتلات الاقتصــــادية لتكــــون ظــــاهرة معاصــرة ، ومهمــا تباينــت دوافــع انشــائها فــأن مجــرد بروزهــا هذا الــزخم علــى صــعيد العلاقـــات الاقتصـــادية الدوليـــة يؤكـــد قـــوة العوامل التي دفعت الى وجودها.

 ويمكن تلخيص أهـم الملامـح والمضـامين الـتي ميزت هذه الظاهرة بالاتي:

-1- مــن حيــث طبيعتهــا فأنهــا تــأتي تجسيدا للحصـول علـى تحـولات هيكليــــــة جذريــــــة في البنــــــاء الاقتصـــادي الـــدولي ، بمـــا فيـــه اعــــادة توزيــــع الادوار والمواقــــع النسـبية للمشـاركين فيـه وبالتـالي تــأثيره في العلاقــات الاقتصــادية التي تنتج عنه.

-2- مــن حيــث شمولهــا فانهــا تغطــي أهــــم المشــــاركين في الاقتصــــاد الــــدولي ، بــــل تتعــــدى ذلــــك لتشـمل غـيرهم في مختلـف انحـاء العــالم ممــا يجعلهــا ظــاهرة دوليــة في ابعد حدودها .

-3- ومن حيث ابعادها فأنها ظـاهرة اقتصــادية في منطقهــا وسياســية واســتراتيجية في تــرابط واتصــال حلقاتها

 وهكــذا يبــدو العــالم مــن خــلال هــذه التكــتلات اكثــر ديناميكيــة مــن أي وقــت مضى في عصر يصعب فيـه التمييـز بـين مـا هـو اقتصـادي ومـا هـو سياسـي .

فوزية خدا كرم، **"التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"**، مجلة العلوم السياسية ،العدد 43، ص174-176.